

مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال آلوند وسيدني فيربا

The concept of the political culture approach by Gabriel Almond and Sidney Verba

سليمة بن حسين

قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة، @univ-biskra.dzsalima.benhassine

تاريخ الاستلام: 2021/09/22 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الثقافة السياسية حسب غابريال آلوند وسيدني فيربا من خلال التطرق إلى تعريف الثقافة السياسية كمصطلح والجذور الفكرية والتاريخية للثقافة السياسية وتطوراتها وأهميتها بالنسبة للنظام السياسي والمجتمع، ورؤية كل من غابريال آلوند وسيدني فيربا لاقتراب الثقافة السياسية، وأنماطها وخصائصها. وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تشخيص الثقافة السياسية لدى كل من غابريال آلوند وسيدني فيربا له دور مهم في تسليط الضوء على العراقيل التي تعيق تطور الأنظمة السياسية والمجتمعات لأن نوع الثقافة السياسية وخصائصها تعكس واقع المجتمع وتساهم في تحديد شكل النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، غابريال آلوند، سيدني فيربا.

Abstract:

This study aims to define the concept of political culture according of Gabriel Almond and Sydney verba, by addressing the definition of political culture as a term and the intellectual and historical roots of political culture, and its development and its importance for the political system and society, and the vision of both Gabriel Almond and Sydney verba about the approach of political culture, its patterns and characteristics. In this study, we concluded that the diagnosis of political culture by both Gabriel Almond and Sydney Verba has an important role in shedding light on the obstacles that hinder the development of political systems and societies. because the type of political culture and its characteristics reflect the reality of society and contributes a very large role in determining the form of and the political system.

Keywords: the political culture, Gabriel Almond ,Sydney verba.

المؤلف المرسل: سليمة بن حسين، الإيميل: @univ-biskra.dzsalima.benhassine

مقدمة:

يعيش الفرد ضمن مجتمع يتأثر به ويؤثر فيه بعلاقة تلازمية، ويحكمه نظام سياسي يعبر عن مطالبه ويحكمه حقوق وواجبات تجعله يحس بالمسؤولية تجاه النظام السياسي. فسلوكيات الفرد هو تعبير عن أفكار وقيم تنشئتهم الاجتماعية المشتركة بين أفراد هذا المجتمع، وهذه السلوكيات آثارا وأبعادا سياسية تؤثر في سلوكهم، فتجعلهم إما يقبلون استمرار هذا النظام، وإما يرفضونه ويدفعونه للتغيير. ومع تراكم هذه الأبعاد السياسية وتجسيدها، يمكن أن تؤلف ثقافة فرعية عن الثقافة العامة للمجتمع، خاصة بالمجال السياسي، تدعى بالثقافة السياسية. إن عملية فهم وتحديد ملامح الثقافة السياسية لدى المجتمعات، يشكل أولوية مهمة للمجتمعات، ذلك أن هذه العملية تلعب دورا أساسيا في إمطة الغموض الذي يكتنف هذه العملية، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي تعيق تحقيقها. الإشكالية: في سياق البحث عن تحديد لمفهوم الثقافة السياسية، نقوم بطرح الإشكالية التالية: ما هو تصور غابر يال ألموند وسيدني فيربا لمفهوم الثقافة السياسية؟

وضمن هذا الطرح نفترض أنه: يتحدد شكل النظام السياسي بتحديد نمط الثقافة السياسية للمجتمع ويتمثل الهدف من هذا المقال في تحديد تصور علمي للثقافة السياسية حسب اختلاف رؤية المجتمعات للثقافة السياسية والتي تحدد بدورها شكل النظام السياسي، وذلك من خلال تناول رؤية كل من غابريال ألموند وسيدني فيربا لاقترب الثقافة السياسية.

وقد اتبعنا في هذا المقال المنهج الوصفي باعتباره يوفر لنا كما من المعلومات حول الموضوع وتشخيصا واضحا عن الظاهرة المدروسة من أجل فهمها

1. مفهوم الثقافة السياسية

1.1. مفهوم الثقافة

إن أصل كلمة ثقافة يعود إلى اللغة اللاتينية «CULTURA»، التي كان يقصد بها- «COLTURE- CULTUVEMENT-CULTURE» «CULTURAGE»، والتي انتقلت إلى اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر ميلادي. وكل المصطلحات السابقة متقاربة في المعنى، وهي تدل على الأرض المحروثة، أو

الطقوس الدينية الممارسة في القرون الوسطى، حيث تشبه حرث الأرض وخدمتها بخدمة العلم والثقافة لفائدتها (الصادق لعلالي، العلاقات الدولية الثقافية، 2010، ص.26).

وتعرف الثقافة في اللغة العربية بأنها الإجادة والضبط وسرعة التعلم، وتعبر عن وضعية معينة تظهر فيها السمات الروحية والمادية والفكرية والتاريخية والعاطفية التي تميز مجتمعا معينا، وهي تشمل طرائق الحياة والتقاليد والفنون والآداب، إضافة إلى الحقوق الإنسانية، وهي تنرى بواسطة الإبداع والذاكرة معا. ويرى ابن منظور أن جوهر الثقافة هو الربط بين معرفة الإنسان وبين موقعه وواقعه واحتياجاته، وبالتالي فالثقافة هي قدرة المجتمع على أن يعرف ما يحتاج إليه في زمانه ومكانه (سهيل حسن قتلاوي، العولمة وآثارها على العالم العربي، 2011، ص.255-256).

إن ما يمر به الفرد من تجارب وممارسات وأنماط وأساليب من التنشئة من مرحلة الطفولة، وحتى آخر لحظة من وعيه، غالبا ما تترك تأثيراتها على تنشئته الاجتماعية وسلوكه، ومن الممكن أن يكون لتلك التجارب والممارسات وأنماط التعامل أو التنشئة أبعادا سياسية أيضا. لذلك: "تعتبر مرحلة الطفولة مهمة استنادا للدراسات التي أوضحت أثرها في بناء شخصية الفرد سلبا أو إيجابا تبعا للظروف البيئية التي عاشها، وخاصة في السنوات الخمس الأولى من حياته، وأثر ذلك في شخصيته مستقبلا (عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، 1996، ص.3).

ويفترض لفهم الثقافة السياسية دراسة التطور التاريخي للمجتمع بوصفه حقيقة موضوعية شاملة، وتحليل وعي الأفراد المكونين لهذا المجتمع بوصفه حقيقة ذاتية جزئية. وتبرز هنا أهمية التنشئة الاجتماعية، خصوصا للعائلة، والتعليم، وأجهزة الاتصال، في نقل وتغيير الثقافة للأجيال. ويميز العلماء بين ثقافة المجتمع العامة، ووجود ثقافات فرعية، ثقافة الطليعة، أو النخبة، أو ثقافة طبقة، أو مجموعات مهنية، أو عرقية، أو دينية. فكلما تجانس المجتمع، أي تقاربت ثقافته الفرعية لتتحول إلى ثقافة عامة، موحدة ومشتركة، أمكننا أن نطلق على هذا المجتمع اسم "مجتمع متقدم". وبناء على معيار الثقافة السياسية، يمكن المقارنة بين درجة التنمية السياسية، ودراسة تطور المجتمعات السياسية (غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، الأردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص.170).

1.2. تعريف الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هي مركب من القيم والخبرات والممارسات الاجتماعية التي تراكمت عبر فترة تاريخية طويلة، وأثرت في سلوك الأفراد في حياتهم العامة، ولهذه الثقافة أو جزء منها أبعادا سياسية بحيث تكون ثقافة فرعية يمكن أن

يطلق عليها بالثقافة السياسية (السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، 2002، ص ص. 47-48).

لا جدال أن النظام السياسي الذي يتبنى أيديولوجية معينة يتوجه إلى شعبه من خلال مفاهيمه وقيمه الأيديولوجية، وأول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشأن هو الترويج لمبادئه وجعل أكبر عدد ممكن من الأفراد يتبنونها، الأمر الذي قد يدفع بهم في المقابل إلى التفاعل إيجابيا مع النظام السياسي ومساندته. وهذا ما يسهل عمل النظام السياسي واستمراره. غير أن الأيديولوجية هي إحدى أدوات سيطرة النظام السياسي، والثقافة السياسية التي تنبعث عنها حاملة طبيعتها وسماتها التي تواجه بها ثقافات سياسية مضادة قد تنبعث عن قوى أخرى خارج السلطة، أو عن هيئات اجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية. ويمكن تصور احتمالين لسيطرة النظام السياسي عبر الثقافة السياسية أو من خلالهما:

التصور الأول: أن تستخدم القوى السياسية المحركة للنظام جهاز الدولة، بفرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية تحت شعار بناء المواطن.

التصور الثاني: اللجوء إلى استخدام وسائل أخرى غير الدولة، وذلك يشتمل على مجموع الهيئات الخاصة التي تتوافق مع وظيفة الهيمنة التي تمارسها الجماعة الاجتماعية المسيطرة على كل مجتمع، أو بعبارة أخرى الهيئات التي تسعى إلى ترويج قيم ومبادئ القوة السياسية التي تحرك السلطة، ونشرها في الأوساط المختلفة، بواسطة وسائل الإعلام المختلفة والنوادي والهيئات والمنظمات الشعبية وغيرها. وإذا عنصر الإكراه مرجحا في الاحتمال الأول، فإن عنصر الإقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني، مع ترابط وثيق للعمل على المستويين (ثامر كامل الخرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، 2010، ص. 153).

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أفرادها، هذه الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري، وواقعه الجغرافي، وتركيبته الاجتماعية، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة. والثقافة السياسية إنما هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تختلف من بلد إلى آخر. وتشكل الثقافة السياسية منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع ما الدور المناسب للنظام السياسي، وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. ولما كانت الثقافة السياسية جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية كثقافة النخبة، وثقافة العمال، والشباب.. الخ، وبذلك فهي تنصب على المعايير والمثل السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي،

والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه (رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، 2010، ص. 278).

وتؤثر ثقافة الأمة السياسية على سلوك المواطنين والقادة في أثناء قيامهم بأعمال سياسية، أو أثناء استجابتهم لأحداث سياسية. كما أن النظام والعملية السياسية هي خطوط إرشاد ضرورية لفهم ماضي الأعمال السياسية ومستقبلها. ووجود توزيعات تتعارض بشدة أكبر مع نوازع السياسة، أوحى وجود ثقافات سياسية فرعية منقسمة بشدة، يعتبر مؤشرا على مشاكل محتملة في حل الخلافات السياسية. وحين تتغلغل تلك الخلافات بشدة في الذات السياسية لأفراد عديدين، فإن من الصعب تجاوزها. ومن جهة أخرى، فإن الإحساس القوي للكثيرين بشرعية النظام قد يدعم هذا النظام السياسي، ويساعد القادة على تجاوز الانقسامات السياسية في الظروف الصعبة. مما يدل على أن الثقافة السياسية ظاهرة متغيرة وليست جامدة، ولهذا يجب أن يكون فهمنا لها ديناميكيا (آلموند إيه غابر يال، بنجهامباويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة علمية، 1998، ص. 76-77).

وقد قدمت دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تعريف إجرائيا للثقافة السياسية بأنها: مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي.

كما عرفت الموسوعة الحرة ويكيبيديا بأنها: التوجه التقليدي لمواطني الأمة نحو السياسة، والتي تؤثر على تصوراتهم للشرعية السياسية (فايد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية، 2012، ص. 13).

ومن خلال هذين التعريفين يتبين لنا أن الثقافة السياسية تتعلق بعلاقة المجتمع مع نظامه السياسي، كما تعبر عن مجموعة القيم والمعتقدات والاجتماعية التي تحكم علاقة أفراد المجتمع مع النظام السياسي.

وتعرف الثقافة السياسية على أنها جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية (*Subculture*) تتأثر بالثقافة الكلية (سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، 2004، ص. 186).

ويمكن التأكيد على ما يلي:

1- لا يمكن تعريف الثقافة السياسية بشكل منفصل عن الثقافة العامة، فهي ثقافة فرعية تتأثر سلبا وإيجابا بالثقافات الفرعية الأخرى، وهي جزء من الثقافة العامة وتشكل القيم والآراء والمعتقدات والمشاعر والسلوك لدى الأفراد، وتكون بالتالي توجهاتهم نحو نظامهم السياسي الذي يضم مؤسساتهم الرسمية وغير الرسمية.

2- يتضمن مفهوم الثقافة السياسية أبعادا متعددة، لأنه ينطوي على رموز تعبيرية مجردة تتفاعل فيما بينها، وتشكل نسقا خاصا للسلوك، وتكون نمط الثقافة السياسية لأي شريحة من شرائح المجتمع، أو للمجتمع ككل.

3- يتأثر مفهوم الثقافة السياسية بالمفاهيم الأخرى، ويتغير تبعا للأحداث وللظواهر السياسية والثقافية، لأنه لا يحيا في فراغ، وإنما في عالم متكامل من الثقافة العامة للمجتمع. وهذا يعني أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتتأثر به رغم أنها مستقلة عنه بدرجة ما (Peter Markl, *Modern Comparative Politics*, 1970, p.149).

4- الثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة. من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها. كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة (عبد العالم عبد الجليل، الثقافة السياسية: الثابت والمتغير، 2015).

وقد عرف (سيدني فيربا) *Sidney Verba* الثقافة السياسية بأنها: "الرموز التعبيرية والمعتقدات والقيم التي تحدد الموقف الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره. فهي عبارة عن نظام من المعتقدات التطبيقية، والرموز المعبرة، والقيم التي تعرف الموقف الذي يحصل فيه الفعل السياسي". كما عرف (فيربا وآلموند) الثقافة السياسية، على أنها: "المدرجات السياسية (المعرفة والمعتقدات)، والمشاعر (التأثير)، والتقييمات (الأحكام والآراء) حول النظام السياسي والمواضيع السياسية التي تتضمن بشكل مثالي مركب من المقاييس والمعايير القيمة والمعلومات والمشاعر". وهناك أيضا محددات خارجية معينة تأطر هذه التوجهات الشعبية أو العامة، وتؤثر في وظيفة عمل النظام السياسي ضمن الدولة، والبيئة الوطنية أو البيئة السياسية الدولية.

كما عرف (سيدني فيربا وغابر يال آلموند) الثقافة السياسية على أنها: "تكرار لأنواع مختلفة من التوجهات الإدراكية والعاطفية والتقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام، جوانب مدخلاته ومخرجاته، ونحو الذات كفاعل سياسي، ويشير هذا التوجه إلى جوانب داخلية للأشياء والعلاقات، ويتضمن:

1- التوجه المعرفي والإدراكي (Cognitive Orientation): هو معرفة واعتقاد حول النظام السياسي، الفاعلين وأدوارهم ومدخلاته ومخرجاته. وهي المعرفة والإدراك العام، فإدراك الأفراد لنظامهم السياسي ومكوناته ومدخلاته ومخرجاته ووسائل الاتصال معه، يتشكل البعد الإدراكي.

2-التوجه العاطفي (Affective Orientation): وهي المشاعر تجاه النظام السياسي وأدواره وموظفيه وإنجازاته، وقد تتراوح هذه المشاعر ما بين الانجذاب أو الاشمئزاز نحو النظام السياسي.

3-التوجه التقويمي (Evaluational Orientation): وهي أحكام وآراء حول المواضيع السياسية التي تتضمن مجموعة من أنماط ومعايير القيم مع المقومات والمشاعر. فالعناصر التقويمية هي عملية تقييم لمخرجات ومدخلات النظام السياسي لوسائل الاتصال وقنواته معه (رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، 2012، ص.ص. 34-35).

إن الثقافة السياسية لمجتمع ما حسب آلوند وفيربا، هي التي تحدد فهم أفراد هذا المجتمع للدولة، ودورهم: سواء كانت مؤثرة في حياتهم أو غير مؤثرة، وتمثلهم أو تسيطر عليهم. كما تحدد مشاعرهم تجاهها: سواء كانت حبا أو كرها، تعاطفا أو ارتيابا، إضافة إلى تقييمهم لأدائها، سواء مطابق له أو دون المتوقع: سواء كان مساعدا لمصالح المجتمع، أو معوقا لها (توفيق السيف، حول جاهزية المجتمع للمشاركة السياسية، 2015).

وقد عرف (بيير) **Beer** الثقافة السياسية بأنها تتكون من: "جوانب الثقافة العامة للمجتمع المتعلقة حول كيف يجب أن تدار الحكومة، وماذا يجب أن تحاول أن تفعل، والقيم والمعتقدات والمواقف العاطفية التي تشكل عناصر أساسية للثقافة السياسية". ويتضمن تعريف بيير جوانب عديدة ومهمة للثقافة السياسية، وذلك للأسباب التالية:

1- لأنها تتضمن فهم الربط بين الثقافة السياسية والثقافة العامة للدولة القومية، وأكثر تحديدا تأثير الثقافة العامة في السلوك السياسي الذي يعد ذو أهمية حاسمة في أي دراسة للموضوع.

2- لأنه إذا كانت الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة، فإن التغيرات هي بطيئة جدا ما لم تحرض أو تستعجل بواسطة أحداث مفاجئة وعنيفة مثل الحرب أو الانهيارات الأساسية للهياكل الاجتماعية القائمة.

3- لأن الثقافة السياسية تعكس رأي الناس حول كيفية إدارة الحكومة، فإن التغيرات في الثقافة السياسية لا يمكن أن تفرض من أعلى إلى أسفل، ولكن يجب أن تأتي من أسفل إلى أعلى، وخير مثال هو فشل الاتحاد السوفييتي سابقا في فرض ثقافة سياسية مصطنعة على سكانه رغم محاولاته القسرية ذلك لعقود طويلة (رعد حافظ، مرجع سابق، ص.ص. 38-39). ومنه، تعد الثقافة السياسية هي جزءا من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها. وكما أن القيم الاجتماعية تنتقل من

خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بواسطتها «إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع». ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسو السياسة المقارنة للثقافة السياسية، ذلك الذي يصفها بأنها «منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع». وفي هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1- تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية، والوضع الجغرافي، والمعتقدات الدينية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

2- ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الإيديولوجية، فالثقافة السياسية غير ممنهجة، وتتضمن الغث والسمين. ويعتبر التراث الشعبي من أبرز عناصرها التكوينية، وهي تشمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر، في حين أن الإيديولوجيا ممنهجة تتميز بدرجة أكبر من الانتقائية، وتتمتع من ثم بقدر أكبر من التجانس القيمي. بقول آخر، الثقافة السياسية هي معطى تطور عبر فترة طويلة من الزمان نتيجة تفاعل مجموعة كبيرة من المتغيرات، أما الإيديولوجية فهي تركيب فكري وعقلي يحرص أصحابه على أن يتسم بالتجانس.

3- تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع كما تقدم، لكنها بدورها تتضمن عديداً من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن. فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثلتها للجماهير، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو، بل إن كل شريحة من تلك الشرائح قد تكون لها ثقافة سياسية مختلفة، فالصفوة العسكرية تؤمن بقيم النظام، في حين تكون الصفوة المدنية أكثر انفتاحاً على تنوع المجتمع وتبايناته (عبد العالم عبد الجليل، مرجع سابق).

4- يمكن اعتبار مجتمع ما بأنه يتمتع بثقافة سياسية عالية، إذا كان يدرك تماماً المسؤولية الملقاة على عاتق النظام السياسي. كما يمكننا القول أيضاً بأن مجتمعاً ما يتمتع بثقافة سياسية ضعيفة، إذا ما تراكم لديه إرث عقيم من القيم البالية التي تجعله غير واع بحقوقه وواجباته التي تحدد علاقته بالنظام السياسي (فايد العليوي، مرجع سابق، ص. 15).

والباحثون في المجتمعات الغربية (وأشهرهم في هذا المجال غابر يال الموند وسيدني فيربا)، يدركون جيدا أهمية تشخيص الثقافة السياسية، لدورها في تحديد بوصلة المجتمع، فقد صدرت هناك العديد من الأبحاث والدراسات عن مختلف الثقافات السياسية لبعض المجتمعات، كالثقافة السياسية الكندية، والصينية، والثقافة السياسية لدول الاتحاد السوفيتي، والثقافة السياسية الأفريقية، والأمريكية (المراجع نفسه، ص. 20).

ويتضح أن إدراك بيبير في أن الثقافة السياسية تتأثر بشكل كبير جدا بالثقافة العامة هو إدراك صحيح. ولكن، يكمن أحد النقائص في تعريف بيبير في أنه لم يخاطب وظيفة المواطن الفرد ضمن النظام السياسي. ذلك أن تعريفات الثقافة السياسية تحتاج إلى أن تتضمن: كيف يرى الأفراد أنفسهم مندمجين في النظام السياسي. هل يروا أنفسهم قادرين في التأثير في العملية السياسية أو بالكاد مثل المتفرجين؟. طالما أن الثقافة السياسية تنمو من الأسفل إلى القمة، وتعكس المعتقدات السياسية للأفراد، فإن وجهات نظر المواطنين مهمة بشكل حاسم في التعريف عن نوع الثقافة السياسية التي توجد في دولة قومية ما (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص. 40). وترتبط الثقافة السياسية بأداة مهمة من أدوات التنمية السياسية هي: التنشئة السياسية، التي تعني اكتساب الإنسان للأفكار والقيم، بفعل تكوينه وتربيته لتحمل موقف اجتماعي معين. فالتنشئة والثقافة هما أدوات متفاعلة معا لبناء السلوك السياسي في إطار التنمية السياسية (غازي فيصل حسين، مرجع سابق، ص. 174).

ويمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية كما يلي: تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به. والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، أي أنها ثقافة فرعية، ولكنها لا تستطيع أن تشد عن الإطار العام لثقافة المجتمع. وتتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد (رواء زكي يونس الطويل، مرجع سابق، ص. 278).

ومنه، يتبين لنا أن تعريف الثقافة السياسية يدور حول تصور المجتمع للسلطة السياسية في البلاد، وحول تصورات وتوجهات وقناعات أفراد المجتمع نحو مدى شرعية النظام السياسي، وكذا حقوق وواجبات أفراد المجتمع ضمن هذا النظام وتطلعات أفراد المجتمع إلى حقوق أكثر كلما ازدادت ثقافته السياسية وعيا. كما نلاحظ أن هذه التعاريف للثقافة السياسية تتشابه وتتكامل فيما بينها، وتجتمع على أن الثقافة السياسية

هي: "مركب من المعرفة السياسية والمعتقدات والقيم والمواقف السائدة في دولة قومية ما في وقت معين، وتجعل الثقافة السياسية الأفراد ميالين إلى التصرف بسلوكيات معينة نحو المجتمع والنظام السياسي".

2. الجذور الفكرية والتاريخية للثقافة السياسية وتطورها

2.1. الجذور الفكرية والتاريخية للثقافة السياسية

لقد بحثت قضية التسلطية/ الديمقراطية بشكل مفصل منذ الخمسينيات من القرن الماضي على الرغم من الفجوة أثناء الحرب الباردة، وبينما لم يختفي أبدا مفهوم الثقافة السياسية من المشهد الأكاديمي، كان له ثغرة أو فجوة فكرية. ولكن عاد هذا المفهوم حديثا إلى المشهد الأكاديمي للعلم الإنسانية والسياسية، ولكن بدون هيكل نظري شائع. وبعد ذلك تراجعت دراسة الثقافة السياسية إلى المرتبة الثانية عندما ظهرت دراسات الخيار العقلاني ونظرية الخيار الجماهيري، مثل النظرية الاقتصادية الديمقراطية. ترى هذه النظرية بانقياد قادة الجماهير (السياسيون، الناخبون) في سلوكهم إلى اعتبارات المصلحة الشخصية والجماعية والوطنية قصيرة الأمد، واتخاذها كمرشد لهم. وقد نظر إلى الثقافة السياسية على أنها إما تجربة خلفية نقية، أو أنها معطى له تأثير قليل في الفعل تجاه قوة صنع السياسة وهياكلها الناتجة عنها (رعد حافظ سالم، المرجع السابق، ص. 41-42).

ومرت دراسة الثقافة السياسية بتطورات مهمة نتيجة ما أظهرته عدد من الدراسات بوجود صلة بين دراسة الثقافة السياسية والتنمية السياسية، طالما أن رؤية الثقافات الغربية للتنمية السياسية على أنها تمثل تقدما نحو الحصول على نظام سياسي ديمقراطي. لهذا استعمل بعض الباحثين البحث المقارن أو العابر للقوميات لدراسة نوعية واسعة من السلوكيات الإنسانية. ولا زالت دراسات تحليل التنمية السياسية واحدة من الاستعمالات الأكثر إثارة وتعقيدا لهذا النوع من البحث، على الرغم من أن دراسة التنمية يمكن أن ينظر إليها من خلال عدد من الرؤى، إلا أن هذه الآراء يمكن تصنيفها بسهولة إلى ثلاث طرق أساسية هي:

1- البلدان التي هي أصلا ديمقراطيات، يمكن اختبارها لتمييز الخصائص التي تشترك فيها، والتي عدت جوهرية لوجود الديمقراطية.

2- الدول القومية ذات عدد من الأنظمة السياسية، يمكن مقارنتها لتحديد ما هي الاختلافات الأساسية بين الأقطار الديمقراطية وغير الديمقراطية.

3- يمكن أن تحدد الشروط الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية للتنمية، ويبنى نموذج لاختبار هذه الشروط، وذلك باستعمال نهج أكثر نظري، ويمكن بعد ذلك أن يختبر هذا النموذج بمقارنة حالاته مع المواقف الفعلية في الدول القومية الديمقراطية وغير الديمقراطية (رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص. 43).

تعد دراسة الثقافة المدنية والمواقف السياسية الديمقراطية في خمسة أمم كدراسة تقليدية، واحدة من هذه الدراسات التي ذكرناها، فقد قام هؤلاء العلماء بإنجاز مسوحات في خمسة أقطار ديمقراطية في محاولة لعزل المواقف السياسية الأساسية الموجودة في ديمقراطية ما. لقد تم التركيز في هذه الدراسات على مفهوم أساسي هو الثقافة السياسية، طالما تركز اهتمامهم على مواقف الناس نحو نظامهم السياسي. وقد كانت الفكرة الأساسية لاستعمال الثقافة السياسية في بحث عابر للقوميات وإنجاز مسوحات لتحقيق هذا الغرض تعود حصرياً لغابر يال الموند وسيدني فيربا لا يمكن أن تستعمل بشكل ملائم لطرق بحثية أخرى، طالما حصرت لدراسة الحكومات الديمقراطية.

2.1. تطور مفهوم الثقافة السياسية

لقد تطور مفهوم الثقافة السياسية بصورة واضحة في إطار الدراسات التنموية، بوصفه أحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل التنمية، بانتقال النظم السياسية من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة، بالانتقال نحو نمط ثقافي يتسم بالعقلانية ويعكس مستوى متقدم من الوحدة الاجتماعية وازدهار القيم الديمقراطية (G.Almond and S.Verba, The civic culture, Boston, Little Brown, 1980, p.12).

- يمكن تحديد أربع قضايا تتعلق بتطوير مفهوم الثقافة السياسية بما ينسجم مع التأثير في عمليات التنمية، وهي:
- إن مفهوم الثقافة السياسية هو جزء حيوي من المفهوم العام للثقافة، ويمكن دراسة الواحد من خلال الآخر، بدراسة النظام والتحويلات التي تطرأ عليه.
- إن الثقافة السياسية هي متعددة الأبعاد، فهي تتعلق بالرموز والقيم، وتؤثر بذلك في السلوك السياسي، وبناء النظريات والأيديولوجيات، وهذا ما يتعلق ببناء فلسفة للنظام تضع في حسابها طبيعة المشاركة السياسية للأفراد، وتحدد نصيب السلطة السياسية.
- إن الثقافة السياسية هي اتجاه خاص من بين الاتجاهات التي تسهم في بيئة النظام.
- تمكن الثقافة السياسية من وضع مقارنات علمية بين النظم السياسية، إذا ما حسبت متغيراً نوعياً، لقياس ودراسة الأحداث السياسية وطبيعة البنى. ويمكن بناء على ذلك بناء تصورات علمية عن طبيعة البنى السياسية التي يمكن أن تولدها ثقافة أو فكرة أو أيديولوجية معينة (غازي فيصل حسين، مرجع سابق، ص 174).
- يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي غابرييل الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي. فكل نظام سياسي، عند الموند، يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية .

لقد أنجز العلمان الأمريكيان غابر يال آلوند وسيدني فيربا، بحثا علميا كانت حصيلته كتاب بعنوان: "الثقافة المدنية"، كان ثمرة لأبحاث ميدانية في خمسة مجتمعات متباينة، استهدفت الإجابة عن سؤال: هل ثمة علاقة بين الثقافة العامة للمجتمع، ووضعه السياسي؟. ومنذ نشر هذا البحث في عام 1963م، أصبح مفتاحا رئيسيا في فهم العوامل البنوية غير السياسية في التنمية السياسية. وقبل ذلك كانت بحوث التنمية تميل إلى التركيز على دور التحولات الاقتصادية، والتطور القانوني والإداري للدولة، باعتبارها حجر الأساس في النمو المجتمعي السياسي .

ويرى عالم السياسة روسل أف فارنين (*Russell F. Farnen*)، بأنه منذ تسعينيات القرن الماضي، كان هناك اهتمام أكبر بمواضيع التسليطة/ الديمقراطية بسبب سهولة الوصول إلى شرق أوروبا، حيث يعيش التسليطون اليساريون الاتجاه. ولم يملك الباحثون الغربيون حتى عام 1989م إلا مدخل محدود إلى الأنظمة المختلفة للعالم. منذ ذلك الحين قام الباحثون باختبار فرضياتهم ومفاهيمهم الجديدة التي لم تكن ممكنة في بحث عابر للقوميات بدون منحة من حكومة أو مؤسسة داعمة لأبحاثهم. وذلك لتسهيل تطور التكنولوجيا والاتصالات المفتوحة لتشجيع جهود البحث التعاوني في عالم اليوم، وخاصة عن طريق الكتب والمؤتمرات ووسائل الاتصال الحديثة.

ويرى (روسل أف فارنين) أن الدرس الأساسي المتعلم من هذا الجهد المشترك في مجال دراسته هو أن الثقافة السياسية تعمل كفكرة عابرة للقومية موحدة للبحث، وأنه يمكن أن تكون بشكل جيد كتصميم مفيد للعمل في جهود عابرة للقوميات مستقبلا. كما يرى بعض علماء الثقافة السياسية بأن انهيار اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والوسطى قد علمهم أن السياسة هي ليست ببساطة عمل النخبة البيروقراطية التي تحمل أيديولوجية سياسية للدولانية والاشتراكية. بدلا من ذلك، ف، السياسة تمثل اهتمام المجتمع عموما، وتتضمن القومية، والهويات الدينية، والتوجهات السياسية، والقيم المتصارعة، والمعتقدات الأيديولوجية.

كما تقوى نهج الثقافة السياسية في عدد من المساهمات المتمثلة بالدراسات الغربية الحديثة، التي استخدمت الثقافة السياسية في توضيح الانتقال إلى الديمقراطيات الجديدة وظهورها في شرق أو وسط أوروبا. ويرى (روسل أف فارنين)، أن تحويل هذه الثقافات السياسية الخاضعة والرعية إلى مستوى الثقافات السياسية المشاركة أو المدنية، سيسمح لهم بتطبيق بعض المعايير الموحدة، والمقاييس الشائعة لتقييم الحد الذي وصلت إليه هذه الدول في اتجاه الثقافة السياسية المدنية المثالية والوظيفية، وحاجتها إلى حد الآن في الانتقال في هذا الاتجاه.

2.2. أهمية الثقافة السياسية

تشير الدراسات إلى أن الثقافة السياسية تعد عاملا من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث أنها تعطي الفرد القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهني له أساس التفكير والشعور، وتزوده بما يشبع به حاجاته

البيولوجية، فهي التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة. من هنا فإن لدراسة الثقافة السياسية أهمية كبيرة نتيجة لمجالات اهتماماتها والوظائف التي تؤديها.

وتهتم الثقافة السياسية بمواضيع عديدة لعل من بين أهمها مجالا العلاقات الاجتماعية، وشروط التنمية السياسية على خلفية الأطر الثقافية السياسية، وانتظام الفعل السياسي من خلال الأفكار، وأنظمة القيم، والمؤسسات الغربية، والتقاليد التاريخية، والأيدولوجية، ولهذا يمكن تصنيف بين الثقافة السياسية من الناحية المفهومية على أنها رابطة بين السياسة الكلية والجزئية. ويمكن القول أن الثقافة السياسية تنفرع من الثقافة السائدة في المجتمع، وهي تتخصص في نظرة أعضاء هذا المجتمع إلى أنماط توزيع مراكز القوة والسلطة وطرق عملها، وكيفية صنع القرار في الدولة، والمشاركة فيه، والتأثير عليه .

كما ترتبط الثقافة السياسية بالفرد والمجتمع، حيث تركز على الفرد وسلوكه باعتباره بؤرة الثقافة السياسية، وتأثيره وتأثره في بيئته بها. أما التعريفات التي تهتم بالجماعة، فهي التي تهتم بموقف الجماهير من النظام السياسي القائم، وموقفهم من العناصر الأساسية للمشكلة لذلك النظام، والتي تؤثر في الثقافة السياسية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه أي نموذج يريد استعمال أنواع أو نماذج الثقافات السياسية المقترحة من طرف (آلموند وفيربا)، لقياس التنمية السياسية، إلا أن الثقافة السياسية هي مفهوم مهم جدا لا يمكن تجاهله. لهذا فأى دراسة تتعامل سواء مع التنمية السياسية، أو التي تحاول توضيح موقف سياسي في بلد ما، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الثقافة السياسية. كما يعد تضمين الثقافة السياسية في مقارنات عابرة للقوميات شيئا جوهريا، لأنه غالبا ما يزود التوضيح المعقول الوحيد للحوادث السياسية. وبناء على وجهة نظر منهجية، فإنه يجب أن تتضمن الثقافة السياسية في نماذج التنمية السياسية من أجل تجنب مشاكل تعيين أو تحديد النماذج .

والعلاقة بين الثقافة والمجتمع علاقة تلازم، بحيث إذا وجد الأول يستلزم وجود الثاني، فإذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن الثقافة تمثل طريقتهم في المعيشة، ومن ثم تختلف الثقافة باختلاف المجتمع. وتمثل الثقافة نوعا من أنواع الضبط الاجتماعي الذي يمارس سلطته على الأفراد، لأن سلوك الأفراد ما هو إلا تعبير عن تيارات ثقافية تأصلت في نفوسهم عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تلقوها من خلال الحياة الأسرية، والأفراد في كل هذه الأمور يخضعون لثقافة مجتمعتهم من أفكار ومعايير سلوكية وقيم اجتماعية. كما أن كل نظام سياسي يعيش في إطار ثقافة سياسية معينة، أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وعلى أساس معرفة هذا المركب الثقافي، يمكن تفسير كيف تشكل وتعمل المؤسسات السياسية. ويؤكد دعاة منهج الثقافة السياسية أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته. ولهذا، فإن دراسة نمط التنشئة السياسية يمكن أن تقدم مفاتيح لكيفية تكوين الاتجاهات وحدوث السلوك السياسي.

وتعد دراسة الثقافة السياسية مهمة، لأنها تزود بديلا حيويا لنظرية الخيار العقلاني في توضيح السلوك السياسي، فقد ظهر خطأ افتراض هذه النظرية بأن المواقف السياسية، والمؤسسات، والشرعية، يمكن أن تفسر فقط على ضوء المصلحة الذاتية العقلانية الفردية. فقد وضع علماء الثقافة السياسية على عكس رؤية نظرية الخيار العقلاني، بأن الثقافة السياسية تأخذ في الحسبان القيم، والمعتقدات والمشاعر والمواقف الفردية. نتيجة لذلك، فإن لها قوة توضيحية أكبر، خصوصا في البحث عابر القوميات. من هنا فإن الاختلافات بين ثقافات الدولة القومية، والتاريخ، والاختلافات العرقية تلعب أدوارا عظيمة جدا في توضيح السلوك السياسي. كما يعتقد أنه يمكن بواسطة تحليل الثقافة العامة السياسية ودراساتها، فهم التصورات والتوجهات والدوافع السياسية في كل مجتمع على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وانعكاساتها على الواقع السياسي وتأثيراتها على التوجهات والسلوكيات السياسية، وعلى تحديد الوظائف السياسية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وعلى فهم العلاقات بينهم، والتوقعات المتبادلة لكل طرف نحو الآخرين. وتحدد الثقافة السياسية الطرق والأساليب والترتيبات والإجراءات المشروعة والمقبولة للاستعمال في العمل على تحقيق الأهداف، فكثيرا ما نجد أسلوبا مقبولا على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبولا على ثقافة سياسية أخرى كانت سائدة في مرحلة مختلفة. ففي حين تقبل واحدة بأساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي، وللوصول إلى الأهداف السياسية، نجد الثقافة الأكثر ديمقراطية ترفضها. وتتفاوت الثقافة السياسية في تحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية بكل مراحلها وأشكالها، وكافة العلاقات السياسية في المجتمع. فهناك ثقافة سياسية تستثني المرأة والشباب والشيوخ والأجانب والمهمشين... الخ من المشاركة السياسية والمواطنة واللعب السياسية.

فضلا عما تقدم، تزداد أهمية الثقافة السياسية في حالة الخلافات أو الصراعات الداخلية، إذ نجدها تلعب دورا مهما في تحديد أساليب التعامل مع هذه الخلافات، ودرجة حدتها. ففي المجتمعات ذات الثقافة السياسية غير الديمقراطية، غالبا ما تقمع الآراء المخالفة بشدة، في حين لا تقبل الثقافات الديمقراطية بقمع الخلافات في الرأي. وذلك من منطلق القبول بمبدأ التعددية. ويتقلص النقاش الذي تسمح به الثقافة غير الديمقراطية، حتى يكاد يضم قضايا هامشية، لا تؤثر على مبنى السلطة، ولا تطال نمط توزيع مراكز القوة والتأثير داخل المجتمع. ولا يسمح في الأنظمة غير الديمقراطية للأحزاب المعارضة بالعمل بحرية. كما يمنع انتقاد الحاكم ومواقفه، وهو لا يخضع لسيادة القانون، في حين تخضع كل الشخصيات والمؤسسات السياسية في الدول الديمقراطية للمساءلة والنقد العلني من قبل المواطنين (بومدين طاشمة، عبد النور بن عنتر، أصول منهجية البحث في علم السياسة، 2014، ص. ص. 256-267).

3. اقتراب الثقافة السياسية عند غابر يال آلوند وسيدني فيربا

3.1. مفهوم اقتراب الثقافة السياسية

يعد اقتراب الثقافة السياسية أحد الاقتربات المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا الاقتراب خلال السبعينيات، ولكن منذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجدداً، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين في مناطق عديدة من العالم، مثل جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا ووسط أوروبا، حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار إلى مدخل أو اقتراب الثقافة السياسية باعتباره مدخلا رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية وخاصة أن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع (بومدين طاشمة، المرجع نفسه، ص. 256-267).

لقد اعتبرت الثقافة السياسية لدى بعض المفكرين كإطار نظري وكمدخل مهم في دراسة التنمية، حيث تصبح عملية التنمية السياسية عملية ثقافية في الأساس تتعلق بتغير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة، ونسق القيم والمعتقدات المرتبطة بها، سواء على مستوى الذات الفردية ودور المواطن ومكانته في النظام السياسي والمجتمع، أو على مستوى جماعي وما يرتبط بهذا النظام، ونسق السلطة وما تمثله للمجتمع والمواطنين فيه، وما يثره هذا المستوى من قضايا كالهوية القومية، ونظرة المجتمع إلى نظام السلطة والحكومة، وإلى عملية صنع القرار والمشاركة فيها.

ويعتبر سيدني فيربا (*Sidney Verba*) من أبرز المفكرين الداعين إلى ضرورة تبني اقتراب الثقافة السياسية، ذلك أنه لا مفر من استخدام موسع لاقتراب الثقافة السياسية في إطار علم السياسة، لأن أي مفهوم آخر يستخدم محل الثقافة السياسية سيكون من شأنه خلق اضطراب وفوضى في المعنى، ولن يؤدي ما يؤديه هذا المنهج الذي اعتبره سيدني فيربا اقترابا عاما لعلم السياسة. فاقتراب الثقافة السياسية يمثل أهمية خاصة في تفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأقطار والنظم، وما يعزز الاعتماد على اقتراب الثقافة السياسية كأداة تفسيرية قوية لمختلف الأنظمة السياسية على حد تعبير (سيدني فيربا) أنه لم يعد للاقتربات التي تستند في تفسير الحيلة السياسية والسلوك السياسي على المؤسسات والدساتير ذات فائدة تفسيرية للظواهر السياسية. الأمر الذي يجعل من اقتراب الثقافة السياسية من أبرز الاقتربات ذات الأهمية في تفسير وتحليل الحياة السياسية، بمكوناتها ومستوياتها المختلفة، ابتداء من سلوك الأفراد والجماعات، إلى الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة (بومدين طاشمة، عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص. 265-266).

ويرى سيدني فيربا أن الثقافة السياسية تمثل عنصر سيطرة وإشراف على النظام السياسي، فالدستور والأيدولوجية، يتأثران بالبيئة الثقافية، سلبا وإيجابا. فالمجتمعات لم تنفذ دساتيرها لتعارضها مع ثقافتها السياسية، وعلى العكس، استطاع عدد من الأيدولوجيات أن تتكيف مع ثقافات أمم أخرى. فيمكن للثقافة السياسية أن تفسر الظاهرة السياسية من خلال فهم سلوكية مجتمع معين، ومنه التوصل إلى العوامل المؤدية إلى استقرار أو عدم استقرار الحياة

السياسية، فهي بذلك عنصر مهم في العمل السياسي، لأنها تنظم التبادل السياسي، وتحكم بطبيعة المشاركة، بوصفها أداة للاتصال، ومنظما لآليات العلاقة بين الانسان ومؤسسات الدولة. وهي بخضوعها من حيث تبعية وعيها لوعي الطبقة الحاكمة، تفسر معنى ظاهرة السلطة، وهذه العلاقة الجدلية هي التي تبلور التقدم، وتجعل المجتمع يتصف بالعقلانية، وتنظم المصلحة العامة للمجتمع (غازي فيصل حسين، مرجع سابق، ص. 169-170).

3.2. تصنيف الثقافة السياسية عند غابر يال آلوند وسيدني فيربا

تختلف تصنيفات الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعا لاختلاف عناصر تشكل تلك الثقافة في ذلك المجتمع، فنقطة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص القيمية والسلوكية السائدة في هذا المجتمع. ولكل نمط ثقافي علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعوية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي. أما ثقافة الخضوع السياسي، تتعلق ببناء تسلطي ومركزي. في حين ترتبط ثقافة المشاركة بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية. ولهذا فإن نوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع معين، تنتج وتعزز نظام سياسي محدد، ديمقراطي، أو سلطوي مفكك (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص. 65). فكثيرا ما نجد أسلوبا مقبولا على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبول على ثقافة سياسية أخرى كانت سائدة في مرحلة تاريخية مختلفة. ففي حين تقبل الثقافة السياسية للأنظمة التسلطية بأساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي، ووسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية، نجد الثقافة الديمقراطية ترفضها (نبيل صالح، مرجع سابق، ص. 7). كما تشير آراء أخرى إلى أن العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية تعكس نوعية الثقافة السياسية لدى الجماهير، ومدة توقعات الجماهير من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير. فثقافة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص السائدة في هذا المجتمع (السيد عبد القادر شريف، مرجع سابق، ص. 48).

أولا: الجوانب الأساسية للحياة السياسية التي تساهم في تحديد نوع الثقافة السياسية

يرى غابر يال آلوند وسيدني فيربا (Gabriel A. Almond and Sidney Veba) (أنه يمكن تحديد

نوع الثقافة السياسية لأي مجتمع من خلال معرفة الأفراد لأربعة جوانب أساسية من العملية السياسية وهي:

1- النظام ككل (System): والمقصود بذلك النظام السياسي بشكله العام، مكوناته، وأبعاده الجغرافية والتاريخية... الخ. فقد حاول آلوند وفيربا من خلال النظام العام معرفة كيفية نظرة المواطنين إلى نظامهم السياسي وعلاقتهم به، ومدى اتفاقهم مع القرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص. 68).

2- جانب المدخلات (Inputs): ويشمل الأفراد والجماعات والبنى الأساسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب الشعبية التي تهدف إلى تحويلها إلى قرارات وسياسات عامة تتخدم المجتمع. إذ تعتمد المدخلات بشكل مباشر على إحساس المواطنين بتأثيرهم على القرارات الحكومية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

3- جانب المخرجات (Outputs): وتتضمن كيفية تحويل المطالب، وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع. ويعتبر هذا الجانب تكملة لكلا الجانبين، حيث يعتمد على رؤية المواطنين للقرارات الحكومية، هل هي مرفوضة أو مقبولة؟، وهل تحقق مطالب المواطنين، أم أنها لا تنسجم مع مطالبهم؟

4- دور الذات: يتضمن مدى قدرة الفرد وفاعلية دوره في الحياة السياسية من خلال إدراكه ومعرفته بحقوقه وواجباته ووسائل الاتصال مع نظامه السياسي، وقدرته على تحويل المطالب إلى قرارات، تصدر عن نظامه السياسي، أو سلطته السياسية. وكيف ينظر الفرد نفسه إلى قضية دوره في الحياة السياسية؟، فهل هو مهتم بالمشاركة السياسية؟، وما يعتقد أنه قادر على التأثير في صنع القرار من خلال وسائل اتصاله بنظامه السياسي؟.

وبناء على الجوانب السابقة، حدد كل من آلموند وفيربا ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، تعتمد على مدى استجابة المواطنين في دوة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم.

ثانيا: أنماط الثقافة السياسية وخصائصها عند غابر يال آلموند وسيدني فيربا

واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة (الإدراك-الشعور-التقييم)، صنف آلموند وفيربا أنواع الثقافات السياسية إلى ثقافات أحادية التركيبية وثقافات مختلطة (رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص. 69).

1- الثقافات الأحادية التركيبية: تشمل هذه الثقافات ثلاثة أنماط هي: الثقافة السياسية الرعوية أو الضيقة أو المحلية، والثقافة السياسية التابعة، والثقافة السياسية المشاركة، وهي كما يلي:

1- الثقافة السياسية الرعوية أو الإنعزالية (*The Parochial Political Culture*): وترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي، وأهم خصائصها:

أ- أن إدراك الفرد للمدخلات والمخرجات، أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية، والحقوق والواجبات، يكون مشوشا وغير مستقر، فالفردي في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن العناصر التي تساهم في عملية المدخلات والمخرجات. وأن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية.

ب- لا يكون الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة السياسية، أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، فلا يستطيع تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات السياسية التي توجد في النسق السياسي (رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص. 70). فمن المحتمل أن تكون الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزا عاطفية وتقومية، أكثر من أن تكون إدراكية.

فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون أكيدة أو سلبية، ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي.

ج- لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآرائه السياسية. كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم.

د- عادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متميزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة، وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية (رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص. 71).

هـ- إن الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة، هي ولاءات للجماعات الفرعية (كالقبيلة والعائلة والجماعات العرقية والدينية) وليس للأمة. بعبارة أخرى، فإن هذا النوع من الثقافة يقوم على الانتماءات التقليدية الضيقة، حيث تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والقرابة والدين والجيش والمصالح الاقتصادية للزعيم أو القائد السياسي. حيث تتداخل هذه القوى مع الحياة السياسية، كما يحدث في المجتمع القبلي البدائي.

و- لا يوجد فصل بين رئيس القبيلة، وبين كبير القوم، وبين صانعي القرار، حيث يدمج الزعيم في شخصه القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها. ويكتسب الزعيم السياسي أو العسكري في هذه الثقافات السياسية مكانة قريبة من القداسة والعظمة وصفات الأبوة، وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي مركبته متداخلة. تبنى فيها العلاقة بين النظام وبين المجتمع على الدمج بين علاقات القوة والسيطرة وبين علاقات الأبوة.

ز- إن تأثير الأفراد في الثقافة السياسية الرعوية على الحياة السياسية محدودا جدا.

ح- يتم صناعة القرارات ووضع السياسة في ديوان الزعيم الأوحده وبين حاشيته المقربة (نبيل صالح، مرجع سابق، ص. 19).

ط- عادة ما توجد الثقافة العامة السياسية الرعوية في المجتمعات التقليدية البسيطة، كون أن هذا النوع من الثقافات السياسية يظهر في المناطق المعزولة اجتماعيا ومؤسساتيا، والتي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية. وعليه فإن الثقافة السياسية من هذا النوع تقوم في مجتمعات غير ديمقراطية (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص. 73). ويمثل هذا النوع من الثقافة السياسية الرعوية الثقافة الخالصة التي تحدث في الأنظمة التقليدية، حيث يكون التخصص السياسي طفيف. وتظم الثقافة السياسية الرعوية مواطنة لا تظهر دور سياسي متخصص، ويوجد عموما هذا النوع من الثقافة السياسية في الأقطار ذات المجتمعات التقليدية التي تتشابه فيها الأدوار العائلية، والدينية، والاقتصادية، والسياسية. والأفراد هنا غير واعين سياسيا، وتحكم الأفعال بواسطة التقاليد والعادات.

ي-قد تستند مثل هذه التوجهات السياسية على توجهات دينية (كما في المكسيك)، بدون عقلانية سياسية منفصلة. فضلاً عما تقدم، لقد حصل جدل قبل عام 1989م، حول أن بعض الأمم الشيوعية من الممكن أن تندرج ضمن هذا النوع من الثقافات، نتيجة التشويش أو الخلط مع الثقافة السياسية الخاضعة، وسيطرت الأيديولوجية المادية أو غير الدينية على كل شيء آخر. وذهبت بعيداً جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، إلى درجة أسست جدار الموت بينها وبين ألمانيا الغربية في محاولة لمنع مفاهيم مضادة إلى الأيديولوجية الماركسية-اللينينية، من إفساد مواطنيها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية لألمانيا الغربية (رعد حافظ سالم، *المراجع نفسه*، ص. 74).

وعموماً يمكن القول أن مجتمعاً ما تسوده هذه الثقافة السياسية الرعوية والضيقة والانعزالية، إذا كان أفرادها لا يملكون حداً أدنى من المعرفة، أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه كل من المحكات الأربعة للنظام السياسي بصفة عامة، والنشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب "جانب المدخلات"، والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم "جانب المخرجات"، وأخيراً تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، بحيث يقتصر دور الفرد على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتنال لها وهو صاغر، لأنه لا يعرف أي بدائل، وإن كان يعرفها فهو عاجز أو غير راغب في أن يتحرك لترحها، وعلى هذا تكون المبادرة ذاتها من النخبة الحاكمة، وبخاصة أن هذا النوع من المجتمعات (النامية أو المتخلفة) لا يعرف عادة التمايز البنائي، أو التخصص الوظيفي (عبد العالم عبد الجليل، *مراجع سابق*).

2- الثقافة السياسية الخاضعة (*The Subject Political Culture*): تصل في ظل الثقافة السياسية الخاضعة التوجهات نحو نظام سياسي، واتجاه مخرجاته إلى مستوى متميز، ولكن تنعدم التوجهات نحو مواضيع المدخلات، ونحو الذات كمشارك فعال على وجه الخصوص. أما خصائص هذا النوع من الثقافة فهي كما يلي:

أ- يدرك الفرد الخاضع لوجود السلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخوراً بها أو لا يرغبه. ويقومها على أنها شرعية أو غير شرعية. ولكن هذه العلاقة نحو النظام السياسي على المستوى العام ونحو مخرجاته، هي علاقة استسلام أساساً، بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع. وينظر المواطنون هنا إلى الحكومة على أنها شرعية، ولكن ليس لديهم معرفة سياسية، أو لهم دور نشيط في حدوث أي تغيير سياسي. وهي هذا النمط يدرك الفرد مدخلات ومخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية، ويتميز بعض الأفراد بدرجة عالية من الوعي والإحساس بالمسؤولية (رعد حافظ سالم، *مراجع سابق*، ص. 75). بينما تعاني الأغلبية من السلبية المطلقة في تعاملها مع نظامها السياسي وبشعورها بقدرتها في التأثير في النظام السياسي، وينتاجها شعور معارض أو مؤيد فقط للقرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية، وبذلك تخضع للقرارات وتعتبرها إلزامية لا يمكن تغييرها أو الخروج عليها. والحديث هنا هو عن ثقافة خضوع خالصة، التي من المتوقع أن توجد في

ظل مجتمع لا يوجد فيه بناء متخصص للمدخلات. ومن المتوقع أن يكون توجه الخوض في الأنظمة السياسية التي طورت مؤسسات ديمقراطية، توجهها عاطفيا وتقويميا أكثر منه معرفيا. فقد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية، ولكن لا يمنحها الشرعية، فالحكومة ينظر إليها في ظل هذه الثقافة على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة العالية، التعليم العالي (النخبة). وينصب التركيز الأساس على حمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم المشاركة.

ب- غالبا ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي، بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان، والعملية لإدارة النزاع. كما تشير إلى حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي. كما يسود الاعترا ب والهجرة وغياب روح المبادرة، وفقدان الشعور بالقدرة على تغيير الواقع، والابتعاد عن السلطة والسياسة، والاحتجاجات والتمردات، والتطرف السياسي. وتتميز الثقافة السياسية الخاضعة، بوجود سكان لا مبالون، وغير مشاركون، وينجزون واجباتهم للأمة، ولكن غير نشيطون، خصوصا في إحداث تغيير سياسي (رعد حافظ سالم، **المرجع نفسه**، ص.76).

ج- ويتميز هذا النوع من الثقافة بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه، وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي، والتأثير على الحياة العامة. كما أنهم لا يطالبون بإشراكهم في هذه العملية، بل يقبلون بممارسات السلطة وأساليب تطبيقها لقراراتها بخضوع وطاعة، وليس كما في الثقافة السياسية القبلية المحدودة. ففي هذا النوع من الثقافة السياسية، يستقل المجال السياسي عن العائلة والقبيلة والدين والطائفة، فهناك فصل واضح في هذه المجالات. وفيها تتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد، بناء على درجة قيام هذا النظام على توفير بعض حاجاتهم الضرورية. ولكنهم في أغلب الأحيان لا يطالبون بالمشاركة السياسية اعتقادا منهم بأن الفصل بين النظام والمجتمع (أشبه بفصل رب الأسرة عن زوجته وأولاده) حاد وراسخ. ويمكن ملاحظة مثل هذه الحالة في مجتمعات الأطراف، أي في القرى والمناطق البدائية البعيدة عن المدن والعاصمة، حيث يكمن المركز السياسي والثقافي والاجتماعي في العديد من الدول العربية (نبيل صالح، **مرجع سابق**، ص.19-20). وتوجد هذه الثقافة الخاضعة تجسيدها في المجتمعات التي تعاني من تواضع إسهام المواطنين في المدخلات السياسية، لكنهم على النقيض من النموذج السابق لديهم معرفة تامة بالنظام السياسي، وبمخرجاته، وبقواعد اللعبة السياسية، إنما ينبع عزوفهم عن المشاركة السياسية من إدراكهم عدم جدواها. وقد جعل كل من ألووند وفيربا هذا النوع من الثقافة السياسية قريناً للمجتمعات التسلطية التي تضيق هامش الحريات (عبد العالم عبد الجليل، **مرجع سابق**).

د- وفي هذا النوع من الثقافة السياسية، يشدد على خضوع المواطنين للحكومة. فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العملية السياسية، وإنما فقط خاضعا أو تابعا للحكومة. ولا يستطيع الأفراد في مثل هذه الثقافة السياسية، المشاركة

بفعالية في النظام السياسي، لاعتقادهم أن دورهم سوف يكون بدون قيمة. ويسود مثل هذه العلاقات في التنظيمات الكبرى، حيث يكون دور من يعمل في مجال المال والأعمال أو الصناعة أو الإنتاج سلبيا في المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات، أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات، بقدر ما يحرص العاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة في الأجور وظروف العمل. وينطبق ذلك على الجامعات والنقابات العمالية أيضا. لأن حرصهم الأول يكون موجها نحو مكاسبهم.

هـ- ويعتقد أن بعض المجتمعات مثل مجتمعات أوروبا الشرقية الشيوعية بين الأعوام 1945-1989، والبرغواي أثناء حكم ألبرتو ستروسنر (Alberto Stroessner)، والمكسيك في العشرين سنة الأخيرة من عام 2000، تندرج ضمن هذا النوع من الثقافة السياسية (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص. 78).

2- الثقافة السياسية المشاركة أو التساهمية (*The Participant Political Culture*): إن نمط الثقافة السياسية المشاركة يرتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته، وقواعده، ومؤسساته، ومدخلاته ومخرجاته، ويسود هذا النمط من في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب، وجماعات الضغط، أو من خلال إجراءات التصويت، والانتخابات، واستطلاعات الرأي والندوات (عبد العالم عبد الجليل، مرجع سابق).

تصل التوجهات في ظل هذا النوع من الثقافة نحو النظام كموضوع عام، والمدخلات والمخرجات والذات إلى مستوى فعال، ومن بين خصائص هذا النوع من الثقافة إلى ما يلي:

أ- يدرك الفرد في هذا النمط، جوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام ومخرجاته ومدخلاته، ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه لحقوقه وواجباته في إطار مشاركته السياسية الفاعلة، وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية، ويتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية، وعادة ما يوجد هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية. ويدرك أعضاء المجتمع في ظل الثقافة السياسية المشاركة بشكل واضح، وجود النظام السياسي، والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات. وقد يتجه الأفراد، نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما يدرك أعضاء المجتمع ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، صص. 78-79).

ب- وتتميز هذه الثقافة السياسية بتأثير وعلاقات متبادلة ومستمرة بين النظام والمواطنين، أو بين المركز السياسي وأطرافه. فليس هناك فصل حاد بينهما، بل انفتاح لكل واحد على الآخر. فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ

القرار بواسطة العمل السياسي، والضغط الموجهة إلى المركز. وتوفر مميزات هذه الثقافة الشروط اللازمة لنشوء المجتمع والنظام الديمقراطي (نبيل صالح، مرجع سابق، ص. 20).

ج- ويشدد هذا النوع من الثقافة على مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فالمواطن يرى أنه يستطيع أن يؤثر في النظام السياسي (على اختيار الحكومة وصنع القرار)، كما يتأثر بقرارات هذا النظام. يعتقد المواطنون في هذا النوع من الثقافة أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة، أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة، وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات واستجواب البرلمان وجماعات الضغط المتعددة. والمواطنون في هذه العملية السياسية لا يشاركون فقط ضمن الثقافة المشاركة، ولكن يرون أيضا إليها على أنها شرعية، ويؤمنوا أن بإمكانهم التأثير فيها عن طريق أفعالهم.

د- ومن الخصائص الأخرى للثقافة السياسية المشاركة، هو توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء في المقام الأول، للأمة وممثلتها الحكومة. وانخفاض مستوى العنف السياسي، وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم.

هـ- فضلا عما تقدم، تشير الدراسات إلى عدم وجود ثقافة سياسية مشاركة خالصة، طالما هذا يعني مواطنة عقلانية ونشطة بشكل كامل. ومع ذلك، يمكن أن تصنف بعض الدول الديمقراطية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، وسويسرا والمملكة المتحدة، على أنها تقع تقريبا ضمن الثقافات السياسية المشاركة، طالما أن نسبة كبيرة من مواطنيها نشيطين سياسيا. على أية حال، كل من هذه الدول كذلك لها عدد كبير من المواطنين الذين لا يشاركون في العملية السياسية، نتيجة لذلك، هذه الدول هي أمثلة على الثقافة السياسية المختلطة (*Mixed Political Culture*). إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات المختلطة أو الممتزجة وخصائصها، وهي كما يلي:

2- الثقافات المختلطة أو الممتزجة (*The Parochial- Subject Culture*):

ويشمل هذا النوع من الثقافات عددا من الثقافات المركبة، ولعل من بينها ما يلي:

- 1- الثقافة السياسية الرعوية-الخاضعة (*The Parochial- Subject Political Culture*): قد يرفض عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الرعوية- الخاضعة، الادعاءات المحدودة والضيقة للسلطة القبلية والقروية والإقطاعية المنتشرة، وقاموا بتطوير ولاء نحو نظام سياسي أكثر تعقيدا، وذو بني حكومية مركزية متخصصة ومتميزة (رعد حافظ سالم، مرجع سابق، صص. 80-81). بمعنى أن نسبة من السكان أصبحوا أكثر وعيا والتزاما بالقرارات الحكومية الصادرة، وولاء للحكومة المركزية، رغم عدم مساهمتهم السياسية في مثل هذه الحكومة.

2- الثقافة السياسية الخاضعة-المساهمة (*The Subject-Participant Political Culture*): قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الخاضعة-المساهمة توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات، بينما استمر معظم الباقين من السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي، ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسبياً. تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي، والجمود الثقافي للمواطنين، بسبب أن شرعيتهم قد جوهت بثقافة الخضوع المستمرة، والتي تعلق أثناء الانقطاعات التسلطية، أي عندما يظهر حكم تسلطي، لذلك فهم يميلون إلى أن يكونوا طموحين ديمقراطياً، أي أنهم يقبلون معايير الثقافة المشاركة، ولكن، لم يبن بعد شعورهم بالكفاءة على أساس الخبرة، أو على أساس شعور واثق من الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يميل عدم الاستقرار البنوي الذي يرافقه بشكل مستمر الثقافة الخاضعة-المشاركة وعدم الفاعلية المتكررة للبنى الديمقراطية والنظام الحكومي، إلى إنتاج ميولات مستغربة بين عناصر السكان الموجهة ديمقراطياً. إن عدم الاستقرار هذا مع الجمود الثقافي، قد يؤدي إلى ظهور أعراض متزامنة مؤلفة من عناصر مثالية وطموحة وغريبة من النظام السياسي، من ضمنها الأحزاب وجماعات المصالح والصحافة. وإذا ما استطاعت الجماعات المحلية والرعية، أثناء عملية الانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، من البقاء فإنها قد تساهم في تطوير البنى الارتكازية الديمقراطية، لأنها يمكن أن تلعب دور شبكة التأثير، التي تستطيع أن تربط الناس كمواطنين مؤهلين بحكومتهم.

3- الثقافة الرعية-المشاركة (*The Parochial-Participant Culture*): تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مشكلة التنمية الثقافية، حيث أن الثقافة السياسية في معظم هذه الدول، هي رعية بشكل مسيطر. ومن أجل تحقيق ثقافة مشاركة، يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع. لذلك، تكمن المشكلة في تطوير توجهات نحو المدخلات والمخرجات بشكل متوافق. فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعية-المشاركة، أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعي. فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا مواليين، وفي المقابل ليس هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين ومسؤولين.

4- الثقافة المدنية (*Civile Culture*): عرفها ألموند وفيربا على أنها ثقافة سياسية مختلطة، تتضمن ناشطين سياسيين ومواطنين وخاضعين سلبيين، كل واحد يعرض عناصر لتوجهات رعية، والتي يمكن أن تتراق مع عناصر أساسية لديمقراطية وظيفية. وفقاً لألموند فيربا، هناك ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية والتي سبق وذكرناها وهي: الثقافة المشاركة والرعية والخاضعة. والثقافة المدنية هي التي تحتوي على خليط ملائم من الثقافات الثلاثة الأخرى التي تنتج نظام سياسي ديمقراطي فعال (رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، صص. 82-83). ويعد تأسيس ثقافة مدنية هو الهدف الأساسي للتنمية. ويبدو أن السبب وراء اعتبار هذا النوع من الثقافة على أنه الأفضل، هو ما تتضمنه الثقافة المدنية من التوازن بين بعض العوامل مثل سلطة الحكومة واستجاباتها، والاتفاق والانقسام، الحياد

العاطفي التي يمكن أن تؤدي إلى إنتاج البيئة السياسية الملائمة للنظام السياسي الديمقراطي. ولكن، المشكلة المتعلقة بالتأييد الحاد لهذا النهج هو أن مواقف الناس تعكس ما يمكن أن يكون عليه النظام، وليس بالضرورة ما هو في الحقيقة. ويمكن أن يفرض النظام السياسي في بعض الظروف نظاما على السكان يمكن أن يكون مختلف بشكل كبير عن ثقافتهم. مثال: الأقطار الشيوعية لأوروبا الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفييت (رعد حافظ سالم، المرجع نفس، ص. 84). ولكن، يجب أن نعي أن الخصائص المذكورة في الثقافات السياسية، قد تكون نظرية فقط، ويهدف منه التمويه لتحقيق أهداف مختلفة داخلية وخارجية، وقد تكون مبنية على قوة الدولة وسيطرتها المطلقة على الناس رعد حافظ سالم، المرجع نفس، ص. 88).

3.3. تقييم اقتراب الثقافة السياسية

رغم أهمية اقتراب الثقافة السياسية ودوره في وصف وتفسير الوقائع السياسية، إلا أنه لم يسلم مستخدم هذا الاقتراب من الانتقادات، وأهمها:

- 1- قد يضم المجتمع السياسي أكثر من ثقافة سياسية واحدة، وبعض هذه الثقافات الفرعية قد تنشأ بينها علاقات تناقض أو صراع.
- 2- قد تكون الثقافة السياسية مطية لمناورة من جانب عدد من النخب السياسية، كل منها حسب أهدافها ومصالحها، وهذا يخلق دواعي إضافية للحذر من استخدام هذا الاقتراب لأغراض ذاتية (بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص. 266).
- 3- يشير اقتراب الثقافة السياسية إلى أن الثقافات غير الغربية ثقافة واحدة تقليدية تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني -حسب هذا المدخل- سوى واحد من أمرين أو كليهما معا:

أ- أن التنمية والتحديث ليست إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب *Westrnization*، أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.

ب- أن هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعا على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي. حيث أن الثقافات متعددة بتعدد الملل والنحل، ولكل ثقافة أسلوب ورؤية في التفكير تختلف عن الثقافات الأخرى، وهي مستمدة أساسا من المعتقدات الدينية.

ومنه، فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات النامية، لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوروبي الغربي والسيطرة واستنزاف الموارد وتشويه الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، ثم تشويه البناء الثقافي واقتصاده فعاليتيه الأصلية. ولكن، هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في

فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي والركود الثقافي ومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع نفسه، ص.267).

استنادا لما تقدم، فإن الثقافة السياسية والأيدولوجية المهيمنة تلعب دورا هاما في تقرير الأهداف الوطنية، ذلك أن الأيدولوجية هي التي تهيئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره صانعي القرار، ويقومون بتحديد الأهداف الوطنية في البيئة الخارجية. فضلا عن ذلك، فإن الأيدولوجية المهيمنة في دولة ما يمكن أن تكون من عوامل التنسيق والتعاون بين الدول التي تريد بإيدولوجيات مماثلة أو لهما رؤى مقارنة منها، كما قد تكون عوامل التصارع فيما إذا تباعدت تلك الأيدولوجيات في مضمونها وأهدافها. لذا، فإن ما يمكن استخلاصه في هذا الشأن هو أن الأيدولوجيات يمكن أن تقوم بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وتقرير ما يرتبط بذلك من أهداف (ثامر كامل الخرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، عمان، 2010، ص.153).

خاتمة:

لقد أدت تجربة كل من الباحثين الموند وفيربا إلى الاعتقاد بأن تبلور نمط الثقافة السياسية المشاركة، هو أبرز العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي، حينما يدرك المجتمع أهمية الدولة في حياة واستقرار المجتمع، ويتفاعل معها، ويؤمن بقدرته على التأثير على قراراتها. تتحول هذه الثقافة المشاركة لأفراد المجتمع إلى ضرورة للدولة والمجتمع معا.

إن أي محاولة للنهوض بالمجتمع والدولة، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية للمجتمع. فقابلية تطوير الدولة والنظام السياسي تكون دون المستوى في المجتمعات ذات الثقافة السياسية الضعيفة، خاصة إذا ما كان النظام السياسي الذي يحتوي ويوجه تلك الثقافة السياسية مستبدا. ذلك أن تغيير الأفكار هو أول خطوة ناجحة في سبيل تغيير المجتمعات والنظم السياسية وتطويرها.

ولهذا، فإن تشخيص الثقافة السياسية لدى المجتمعات، له دور مهم في تسليط الضوء على العراقيل الفكرية والاجتماعية التي تحول دون تجسيد تنمية شاملة وحقيقية.

ومنه، فإن العلاقة الواعية والمتسمة بالمشاركة والثقة بين المجتمع والنظام السياسي، هي في الواقع أساس وقاعدة لكل ثقافة سياسية إيجابية وثمررة. كما يمكن اعتبار أن الثقافة السياسية تساهم بدور كبير جدا في تحديد شكل نظام الحكم.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1-الخزرجي ثامر كامل.2010، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، عمان.
- 2-العلاليصادق.2010، "العلاقات الدبلوماسية الثقافية"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 3-الحولي عليان عبد الله سليمان.1996، "التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة"، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان.
- 4-الطويلرواء زكي يونس.2010، "التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، العراق، الموصل: دار زهران للنشر.
- 5-العلوي فايد.2012، "الثقافة السياسية في السعودية"، (المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي).
- 6-غابر يال آلوند إيه، باويل الابن بنجهام.1998، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية"، ترجمة: هشام عبد الله، الأردن، عمان: الدار الأهلية.
- 7-فيصل حسين غازي.2014، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، الأردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- 8-قتلاوي سهيل حسن.2011، "العولمة وآثارها على العالم العربي"، الأردن، عمان.
- 9-خطاب سمير.2004، "التنشئة السياسية والقيم"، مصر: ليدية: أيتراك للنشر والتوزيع.
- 10-صالح نبيل.1997، "الثقافة السياسية"، فلسطين، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- 11-طاشمة بومدين، ناجي عبد النور.2014، "أصول منهجية البحث في علم السياسة"، الجزائر: دار جسر للنشر والتوزيع.
- 12-سالم رعد حافظ.2012، "مبادئ الثقافة السياسية"، الأردن، عمان: زمزم للنشر والتوزيع.
- 13-شريف السيد عبد القادر.2002، "التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة"، (القاهرة: دار الفكر العربي).

المواقع الالكترونية:

- 1-السيفتوفيق، "حول جاهزية المجتمع للمشاركة السياسية"، نقلا عن
موقع: [https://www.gulfpolicies.com/index.\(07/05/2018\)](https://www.gulfpolicies.com/index.(07/05/2018))
- 2-عبد الجليل عبد العالم، "الثقافة السياسية: الثابت والمتغير"، نقلا عن
موقع:
[\(http://sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=18511/05/2018\)](http://sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=18511/05/2018))

المراجع باللغة الأجنبية

Les œuvres en langues étrangère :

- 1-G.Almond and S.Verba.1980, *The civic culture*, Boston, Little Brown.
- 2-Markl Peter, 1970, *Modern Comparative Politics*, New York: Holt Rinehart, Wibston, Inc

